الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4619 | الأربعاء | 24 ذي الحجة 1444 هـ | 12 يوليو 2023 م | السنة السادسة عشرة

إغلاق طرق واعتقالات.. احتجاجات إسرائيلية على خطة «التعديلات القضائية» واتهامات حكومية لبايدن بالتحريض

الاحتلال يطرد عائلة فلسطينية من منزل مطل على المسجد الأقصى

مواجهات بين متظاهرين رافضين لقانون التعديلات القضائية والشرطة الإسرائيلية

قوات الاحتلال مكنت المستوطنين من الاستيلاء على منزل عائلة صب لبن

«وكالات» : أغلق عشرات الآلاف من المتظاهرين الإسرائيليين، أمس الثلاثاء، تقاطعات رئيسية في تل أبيب والقدس المحتلة احتجاجا على مشروع قانون التعديلات القضائية.

وأعلنت المعارضة أمس الثلاثاء يوما للتعبئة وحشد المتظاهرين ضد مشروع القانون الذي أقره الكنيست (البرلمان) في قراءة أولى مساء الاثنين، داعين إلى إغلاق الطرق الرئيسية ومدخل المطار الرئيسي قرب تل أبيب.

وقال مراسل الجزيرة إن مواجهات اندلعت بين متظاهرين والشرطة الإسرائيلية التي دفعت بوحدة الخيالة وقوات حرس الحدود لقمع الاحتجاجات بعد أن وصلت إلى مقر المحكمة العليا الإسرائيلية، ولمنع المحتجين من التوجه إلى المحاور الرئيسية للمدن.

وأطلق منظمو الاحتجاجات على فعالياتهم التي تعم المدن وتستمر حتى ساعات المساء، اسم «يوم الشلل الوطني».

وأضرم المتظاهرون النيران في إطارات سيارات فارغة واستخدموا خياما صغيرة لإغلاق شوارع في العديد من المدن، وسار مئات في مسيرات يلوحون بالعلم الإسرائيلي.

وقالت الشرطة الإسرائيلية إنها اعتقلت 66 متظاهرا، مؤكدة أنها لن تسمح بانتهاك النظام العام وتعطيل أنظمة المرور وإغلاق الطرق أمام سيارات الطوارئ والإنقاذ.

كما أفاد مراسل الجزيرة بوصول المفوض العام للشرطة الإسرائيلية يعقوب شبتاي إلى مطار بن غوريون للإشراف على سير التدابير الأمنية، وذلك بعد وصول آلاف المحتجين إلى المطار.

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية بينها «القناة 12» أن قوات من الشرطة تواجدت في المطار وحاولت نقل المتظاهرين من قاعة السفر الرئيسية إلى قاعة فرعية ولكن دون جدوى.

وأكد قائد الشرطة يعقوب شبتاي، الاثنين، أن الشرطة جهة غير سياسية تعمل على أساس المساواة بين الحق في التظاهر وعدم التسامح مطلقا مع الإخلال بالنظام العام والعنف ضد رجال الشرطة.

يأتي ذلك بالتزامن مع دعوات إلى عصيان مدني أطلقها رؤساء حكومة سابقون وقادة أجهزة أمنية لكبح ما سموه مشروع الانقلاب على القضاء.

وفي سياق متصل، اتهم وزير الشتات الإسرائيلي عميخاي شيكلي، إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، بـ«لعب دور مهم» في تأجيج الاحتجاجات على خطة التعديلات القضائية.

وقال شيكلي، الثلاثاء، إن «إدارة بايدن لها صلة وثيقة بزعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لبيد، وهناك علاقة عميقة بينهما»، وفق ما نقلت عنه صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية وإذاعة دينية محلية.

وأضاف أن من المثير للاهتمام تزامن تصريحات بايدن حول إسرائيل كلما تكون هناك حاجة لقمع الاحتجاجات.

وكان بايدن وجّه الأحد، خلال مقابلة مع شبكة «سي إن إن» الأميركية انتقادات للحكومة الإسرائيلية التي يترأسها بنيامين نتنياهو ووصفها بأنها «الأكثر تطرفا».

ودعا بايدن في أكثر من مناسبة إلى توافق بين الحكومة والمعارضة في إسرائيل على مشروع قانون التعديلات القضائية.

وقال شيكلي «يبدو أن تصريحات بايدن قد تم ترتيبها وتخطيطها مسبقًا»، مضيفا: «الولايات المتحدة تلعب بالتالي دورًا مهمًا في تأجيج الاحتجاجات».

وشيكلي هو أحد أعضاء حزب «الليكود» الذي يقوده رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

ولم يصدر على الفور تعليق من قبل إدارة بايدن على تصريحات شيكلي ولكن سبق لها أن نفت اتهامات مشابهة صدرت عن مسؤولين إسرائيليين بالأسابيع الماضية.

وكان الكنيست الإسرائيلي صوّت مساء الاثنين بالقراءة الأولى لصالح تعديل قانوني يقلص من صلاحيات قضاة المحكمة العليا وذلك بأغلبية 64 صوتا ومعارضة 56 نائبا.

وما زال يتعين التصويت على مشروع القانون بالقراءتين الثانية والثالثة قبل أن يصبح قانونا نافذا، ولكن لم يحدد موعد التصويت.

ويقول بعض أعضاء حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو إن مشروع القانون سيتم تخفيفه قبل طرحه للتصويت النهائي الذي يأملون في إتمامه قبل عطلة الكنيست الصيفية المقررة في 30 يوليو الجاري.

ويهدف التعديل الذي طرحته حكومة بنيامين نتنياهو إلى تقليص صلاحيات قضاة المحكمة العليا في إلغاء قرارات وتعيينات الحكومة في حال رأت المحكمة أن هذه القرارات صدرت على نحو غير معقول أو مخالف للقوانين الأساسية أو كانت مناقضة لقرارات قضائية.

وأحدثت الانقسامات حول التعديلات القضائية شقاقا في المجتمع الإسرائيلي. وكان نتنياهو، الذي يحاكم بتهم فساد ينفيها، قد علق خطة إقرار التعديلات لإجراء محادثات مع المعارضة للتوافق حولها، لكن المحادثات تعثرت الشهر الماضي.

ويقول المعارضون إن الإشراف القضائي يساعد على منع الفساد وإساءة استخدام السلطة، بينما يقول المؤيدون إن التغيير سيسهل الحكم بفاعلية عن طريق الحد من تدخل المحكمة وإن القضاة لديهم وسائل قانونية أخرى يمارسون بها الرقابة.

من ناحية أخرى اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي صباح أمس الثلاثاء منزل عائلة «صُب لبن» المطل مباشرة على المسجد الأقصى المبارك بالبلدة القديمة في القدس المحتلة.

وقد أجلت قوات الاحتلال العائلة من المنزل بقرار قضائي، ومكنت في المقابل المستوطنين من الاستيلاء عليه.

وأفاد شهود عيان بأن شرطة الاحتلال معززة بالوحدات الخاصة نصبت حواجز عسكرية عند مدخل «عقبة الخالدية» بالبلدة القديمة، وحاصرت منزلا وعقارات لعائلة صب لبن.

وكانت العائلة استأجرت البيت في خمسينيات القرن الماضي، وخاضت معركة قانونية لسنوات في سبيل الاحتفاظ به.

ونقلت الصحافة الفلسطينية أن قوات الاحتلال منعت المتضامنين من الوصول إلى منزل العائلة واعتقلت شخصا واحدا على الأقل.

وفي وقت سابق، قالت وزارة شؤون القدس في السلطة الفلسطينية إن طرد عائلة صب لبن من منزلها هو «جزء من مخطط أكبر يستهدف إجلاء عشرات العائلات الفلسطينية الأخرى في البلدة القديمة من منازلها لصالح جماعات استيطانية».

وجاء قرار الإجلاء بعد أن أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قرارا بإنهاء عقد الإيجار المحمي للزوجين المسنين نورا صب لبن (68 عاما) ومصطفى صب لبن (72 عاما)، لإفساح المجال للاستيلاء على العقار من قبل جمعية جاليتسيا الاستيطانية التي تسعى إلى إجلاء العائلة منذ العام 2010.

ونقلت وكالة «قدس برس» أنه سبق لمحاكم الاحتلال أن طردت باقي أفراد العائلة في عام 2016، ومنعت الأبناء من العيش مع والديهم، مما أدى إلى تفريق العائلة.

ويقع منزل عائلة صب لبن على بعد عدة أمتار من المسجد الأقصى المبارك، وهو مستأجر من المملكة الأردنية الهاشمية منذ عام 1953 ويخضع للإجارة المحمية.

وفي عام 2010 ادعت جمعية جاليتسيا الاستيطانية أن منزل العائلة هو وقف يهودي، وعليه قررت محاكم الاحتلال إنهاء الإجارة المحمية للعائلة وطرد العائلة من المنزل، وسبقت ذلك جلسات عديدة وقرارات مختلفة بدأت في ثمانينيات القرن الماضي، في محاولة لانتزاع ملكية المنزل.

من جهة أخرى قال ستيفان دوجاريك المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة إن التقييم الأولي الذي أجرته منظمات إنسانية يشير إلى أن مخيم جنين في الضفة الغربية –والذي شهد عملية عسكرية إسرائيلية دامية الأسبوع الماضي– لا يزال بلا مياه تقريبا، مما يستلزم حلولا مؤقتة مثل نقل المياه بالشاحنات، فيما اعتبرت خبيرة حقوقية أممية أن إسرائيل تتعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة كسجن مفتوح.

وأشار دوجاريك إلى تضرر 64 وحدة سكنية في مخيم جنين بسبب العملية العسكرية الإسرائيلية في المدينة ومخيمها الأسبوع الماضي.

وأكد أن الأضرار في المخيم غير قابلة للإصلاح، مشيرا إلى أن 40 أسرة على الأقل لا تزال نازحة خارج المخيم.

وجاءت تصريحات دوجاريك بعد أيام فقط من قيام وفد دبلوماسي يضم أكثر من 30 سفيرا وممثلا لدول الاتحاد الأوروبي ودول غربية نهاية الأسبوع الماضي بجولة استقصائية في مخيم جنين.

وخلال الزيارة دعا ممثل الاتحاد الأوروبي في فلسطين سفين كون فون بورغسدورف إلى زيادة الضغط على إسرائيل من أجل وقف العنف، ووصف العملية الإسرائيلية الأخيرة بالاجتياح الصادم والمروع.

وقال بورغسدورف إن الوفد عبر عن قلقه من العملية الإسرائيلية في مخيم جنين، مضيفا أن «هذا يوضح التزامنا الذي لا يتزعزع تجاه القضية الفلسطينية من الناحيتين السياسية والمالية، وكذلك الضغط على إسرائيل».

وأضاف في حديثه أن الاقتحام العسكري لمخيم جنين كان مؤلما، وأن ما جرى انتهاك للقانون الدولي

من ناحية أخرى، قالت الخبيرة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فرانشيسكا ألبانيز الاثنين إن إسرائيل تتعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة كسجن مفتوح.

وقالت ألبانيز –التي ترفع تقاريرها إلى المجلس بشأن وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية– إن أكثر من 800 ألف فلسطيني اعتقلوا منذ احتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية عام 1967، بينهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم 12 عاما.

وأضافت «تحت نير الاحتلال الإسرائيلي عانت أجيال من الفلسطينيين من حرمان تعسفي من الحرية على نطاق واسع ومنهجي».

وأشارت إلى أن العديد من الفلسطينيين يعتبرون مذنبين بدون أدلة، ويتم اعتقالهم بدون أوامر قضائية، واحتجازهم دون تهم أو محاكمة، ويعاملون بوحشية في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية.

ودعت ألبانيز الحكومات إلى عدم الاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية أو دعمها، وبذل كل جهد ممكن لضمان محاسبة المسؤولين عنها.

مجلس الأمن يمدد مهمة بعثة «أونمها» في الحديدة

«وكالات» : وافق مجلس الأمن الدولي، الاثنين، على تمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UNMHA) في اليمن، لمدة عام إضافي.

وقالت البعثة الدائمة لبريطانيا لدى الأمم المتحدة، والتي تتولى حالياً رئاسة مجلس الأمن، في تغريدة على حسابها في «تويتر»، إن مجلس الأمن الدولي صوّت بالإجماع على تجديد تفويض بعثة «أونمها» لمدة 12 شهراً إضافية.

وأضافت أن تجديد هذا التفويض يعني أن البعثة الأممية ستستمر في دعم وقف إطلاق النار على الساحل الغربي لليمن حتى 14 يوليو 2024.

وتمديد تفويض البعثة هو «تمديد تقني»، وفق قرار مجلس الأمن رقم (2691) لعام 2023، دون أي تغيير ولايتها أو مهامها الأساسية الواردة في القرار رقم (2643) المؤرخ في 13 يوليو 2022، والذي مدد تفويض البعثة حينها لعامين ينتهيان في 13 يوليو 2023.

وفد من بعثة أونمها في الحديدة في 2019

وقبيل التصويت، اتهم تقرير صادر عن مجلس الأمن جماعة الحوثيين بالاستمرار في عرقلة وتقييد تحركات بعثة «أونمها» وعدم تمكينها من ممارسة مهامها في الإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في محافظة الحديدة، غرب اليمن، والحفاظ على «مدنية» موانيها.

وقال التقرير: «المراجعة السنوية للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UNMHA)، والتي تلقاها أعضاء المجلس في رسالة مؤرخة بتاريخ 12 يونيو، أشارت إلى أن أحد أكبر التحديات التي تواجهها العملية الفعالة للبعثة لا يزال يتمثل في القيود التي يفرضها الحوثيين على حرية حركتهم وتنقلهم».

وأكدت المراجعة أن هذه القيود التي تفرضها جماعة الحوثيين على بعثة «أونمها» تحد من قدرة دورياتها على تنفيذ اتفاق ستوكهولم 2018 وتقييم الطابع المدني لموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى الخاضعة لسيطرة الجماعة «بشكل مستقل وشامل»، بحسب ما نقلته منصة» يمن فيوتشر» الإعلامية.

وأوضحت أن الحوثيين لم يسمحوا للبعثة الأممية بالوصول إلى مناطق جنوب الحديدة، منذ أن انسحبت منها القوات التابعة للحكومة اليمنية المعترف بها في نوفمبر 2021، باستثناء زيارة واحدة قام بها رئيس البعثة مايكل بيري في الأول من فبراير الماضي.

وفي المقابل، أشادت المراجعة بتعاون الحكومة اليمنية مع البعثة وتسهيل تحركاتها، وقالت: «على الرغم من هذه التحديات التي تواجه البعثة، فإنها أحرزت تقدماً في توسيع وجودها على الخطوط الأمامية الواقعة تحت سيطرة الجانب الحكومي في الحديدة».

وتشكلت بعثة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ اتفاق الحديدة «أونمها» أواخر 2018، بموجب قرار أممي، لدعم اتفاق ستوكهولم الذي أبرم بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي لتحييد مدينة الحديدة عن الصراع.

وتعمل البعثة منذ ذلك الحين على دعم تنفيذ الاتفاق الذي تضمن وقفاً لإطلاق النار في الحديدة والإشراف على إعادة نشر القوات في مدينة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، إلا أن التعثر ما زال سيد الموقف، في ظل رفض الحوثيين تنفيذ بنود الاتفاق، بحسب اتهامات الحكومة الشرعية.

مساعدات أممية تدخل إلى سوريا عبر باب الهوى في اليوم الأخير من تفويض مجلس الأمن

الأمم المتحدة ترسل بشكل دوري مساعدات إنسانية إلى شمال سوريا عبر معبر باب الهوى

«وكالات» : أفادت مصادر بأن قافلة مساعدات أممية دخلت الاثنين مناطق شمال غربي سوريا عبر معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا.

ونقلت مصادر في المعبر أن القافلة هي الأخيرة بموجب القرار الأممي رقم 2672 الذي ينتهي العمل به الاثنين.

ويأتي ذلك في وقت تسود فيه أجواء من الترقب وسط نازحين سوريين شمالي البلاد، بالتزامن مع عقد جلسة لمجلس الأمن الاثنين للتصويت على قرار جديد يسمح بإدخال المساعدات من معبر بري واحد هو باب الهوى ومن دون موافقة النظام السوري.

وتدخل مساعدات الأمم المتحدة إلى سوريا عبر طريقين فقط، هما معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي (2672)، ومن مناطق سيطرة النظام السوري.

ويقطن في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري (شمال غرب) أكثر من 4 ملايين شخص، نحو نصفهم من النازحين، ويعتمد 90% منهم على المساعدات الإنسانية.

ووافق أعضاء مجلس الأمن الدولي بالإجماع في التاسع من يناير الماضي على تمديد آلية إيصال المساعدات الإنسانية إلى ملايين السوريين عبر معبر باب الهوى على الحدود مع تركيا 6 أشهر، ورحبت واشنطن بالقرار، في حين أكدت موسكو أن موافقتها لا تعني تغيير موقفها.

ويسمح القرار بإدخال المساعدات الإنسانية عبر معبر باب الهوى من دون إذن من النظام السوري.